

نظام سعر الصرف المناسب للدينار الجزائري في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي

## The appropriate exchange rate regime for the Algerian dinar under Circumstances of economic instability

رشيد سعيداني

مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية المدية

جامعة خميس مليانة، الجزائر

[Hich2631@gmail.com](mailto:Hich2631@gmail.com)

إسماعيل صاري\*

مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية المدية

جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر

[ismail.sari@univ-setif.dz](mailto:ismail.sari@univ-setif.dz)

تاريخ الاستلام: 2019/12/17؛ تاريخ القبول: 2021/05/31

مستخلص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحديد طبيعة نظام سعر الصرف المناسب للاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال ضبط محددات الاختيار الأمثل لهذا النظام بما يتماشى والوضع الاقتصادي الراهن.

وبعد جمع البيانات الإحصائية عن هذه المحددات مع تبويبها وتفسيرها، توصلنا إلى أن نظام سعر الصرف الحر المدار يعد أفضل نظام للوضع الراهن، نظرا لطبيعته الملائمة لخصوصية الاقتصاد الجزائري، بمنع حدوث تشوهات في التجارة ويعمل كمصدر لاستقرار سعر الصرف الحقيقي مع القدرة ولو جزئياً على امتصاص الصدمات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: أنظمة سعر الصرف، محددات نظام سعر الصرف، عدم الاستقرار الاقتصادي، نظام سعر الصرف المناسب للاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL: F33؛ F31؛ E32

### Abstract:

We aim through this research to determine the nature of the exchange rate regime appropriate for the Algerian economy, by setting the determinants of the optimal choice for this regime in line with the current economic situation.

After collecting statistical data on these determinants with their classification and interpretation, we concluded that the managed free exchange rate regime is the best regime for the status quo, given its appropriate nature to the specificity of the Algerian economy, by preventing distortions in trade and acting as a source of real exchange rate stability with the ability, if only partially, to absorb shocks External.

\* المؤلف المراسل.

**Keywords:** exchange rate regimes, the determinants of the exchange rate regime, economic instability, the exchange regime appropriate for the Algerian economy.

**Jel Classification Codes :** F33 ; F31 ; E32

مقدمة:

وجه مزيد من الاهتمام والتركيز في السنوات الأخيرة نحو دراسة مسألة تقلبات أسعار الصرف والآثار السلبية التي تتركها في مجمل النشاطات الاقتصادية، وقد شجع هذا العديد من الباحثين والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية على مواصلة دراسة تحركات أسعار الصرف وتأثيراتها في متغيرات الاقتصاد الكلي كافة. وبهذا فقد احتل اختيار الأنظمة المثلى للصرف حيزا هاما من النقاش الدائر بين خبراء الاقتصاد الدولي، وكذلك بين صناع القرار في مختلف بلدان العالم.

إن الخصائص المميزة للدول النامية والمتمثلة في هشاشة هذه الاقتصاديات اتجاه الأزمات الخارجية، التمرکز الجغرافي للمبادلات، تعهدات مربوطة بالعملات الأجنبية، معدلات تضخم غالبا ما تكون مرتفعة، ضعف مصداقية السلطات النقدية، أسواق رؤوس الأموال المحلية عادة ما تكون بدائية. هذه الخصائص وغيرها تضيف أبعادا إضافية على خيارات نظام سعر الصرف. وباعتبار الجزائر واحدة من الدول النامية، وبعد أن شهدت توجهها أساسيا في السياسة الاقتصادية تمثل في التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق إثر الأزمة الاقتصادية التي مرت بها سنة 1986، فقد أصبحت مرغمة على إعادة النظر فيما يتعلق بنظام سعر صرفها وهذا بما يتناسب مع خصائص اقتصادها. فكانت البداية بإحداث تخفيضات محسوسة في قيمة الدينار سنتي 1991 و1994 ثم بعدها باشرت السلطة النقدية في تبني نظام الصرف الحر المدار بإنشاء سوق الصرف البيئية مع مطلع سنة 1996. بهذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو نظام سعر الصرف المناسب للاقتصاد الجزائري في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة؟  
للإجابة على هذا السؤال نطرح الفرضية الأساسية الآتية:

- تبني نظام الصرف الحر المدار في الجزائر يعتبر توجهها صحيحا، في ظل تنامي الصدمات النفطية. أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى الوقوف على أهمية الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف في الجزائر، بما يتماشى والوضع الاقتصادي الراهن مع الحساسية الكبيرة للصدمات النفطية الخارجية، وكذا ضرورة تنوع التنمية في مختلف مجالاتها.

منهج البحث: استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي خلال تعرضنا لحيثيات أنظمة سعر الصرف. أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي، فقد اعتمدنا على جمع البيانات الإحصائية عن محددات اختيار نظام الصرف وعرضها بشكل منظم مع تحليل هذه البيانات وتفسيرها وصولاً إلى النتائج.

### 1- مختلف تصنيفات أنظمة سعر الصرف الرسمية والفعلية؛

يقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات. (Faugere, , voisin, 1994, p 80) أي الأسس التي تحدد سعر صرف عملة مقابل العملات الأخرى، وهذا يتحدد حسب طبيعة نظام الصرف الذي تتبعه الدولة، (عبد السلام، 2010، ص: 123).

1-1 أنظمة أسعار الصرف الثابتة: يقوم هذا النظام على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس أو مرجع نقدي أو معدني معين. ويندرج تحت هذا النظام أنواع متعددة من النظم منها: نظم أسعار الصرف شديدة الثبات وأسعار الصرف مربوطة قابلة للتعديل. ونذكر ضمن هذا النظام: (Jeffrey, 1999, p 2-4) (اتحادات العملة، الدولة، مجلس العملة، ترتيبات تقليدية أخرى من نوع الربط الثابت).

2-1 أنظمة أسعار الصرف الوسيطة (الربط الناعم): أصبحت فرضية الخيارين النقيضين متقادمة، إذ هناك أنظمة وسيطة لسعر الصرف. ويصنف صندوق النقد الدولي أكثر من نصف أعضائه بأنهم يتبعون نظماً تقع ما بين التعويم الحر والربط الجامد. غير أن محاولات الاقتصاديين لتصنيف النظم التي تتبعها الدول فعلاً، عادة ما تجد أن نسبة أعلى من الدول تتبع نظماً وسيطة. (جيفري، 2009، ص: 14). ولنظام الصرف الوسيط كذلك عدة أشكال أو صور: (الربط بسلة من العملات، المنطقة المستهدفة، أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب أفقية، ترتيبات التثبيت الزاحف، الهامش الزاحف).

3-1 أنظمة أسعار الصرف العائمة: يعتبر النظام معوم أو حراً إذا لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها أو تتخذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها. (مدحت، 1997، ص: 50). فنظام الصرف المرن يترك تحديد أسعار الصرف إلى قوى السوق بالكامل وفقاً للقواعد ذاتها التي تتحدد بها سعر أي سلعة في نظرية الثمن. يميز الاقتصاديون في هذا المجال بين نوعين من التعويم هما: (التعويم النظيف، التعويم غير النظيف). أما التصنيفات الفعلية التي جاءت بها عدد من الدراسات وفق ترتيبها الزمني يمكن اختصارها بالجدول التالي:

الجدول رقم (01): تصنيفات أنظمة سعر الصرف الفعلية (بالترتيب الزمني).

الدراسة	الفترة	التردد وعدد دول العينة	عدد أنواع الأنظمة	مقارنة الدراسة
<i>Ghosh et al (1997), updated by Ghosh, Gulde, Wolf (2002)</i>	1970-1999	تردد سنوي لـ 150 دولة	3 coarse 6 fine	تصنيف مستمر استنادا إلى z نتيجة، وهو الجذر التربيعي لمربع كل من متوسط تقلب سعر الصرف والتغيرات حول هذا المقياس إلى تصنيف منفصل باستخدام توزيع الترددات النسبية للنظم القانونية. تلك النظم التي تزامنت معها الأساليب القانونية والفعلية.
<i>Levy Yeyati and Sturzenegger (2001, 2005, 2007)</i>	1974-2004	تردد سنوي لـ 179 دولة	3 coarse	التحليل العنقودي مستند على سلوك سعر الصرف والاحتياطات. ملاحظات ذات سعر صرف واحتياطي منخفض جدا. التقلبات مستبعدة باعتبارها غير حاسمة.
<i>IMF revised</i>	1990-2003	تردد سنوي وشهري لـ 190 دولة	3 coarse 15 fine	على أساس الأنظمة الرسمية، المنقحة وفقا لتقييم اقتصادي مكتب صندوق النقد الدولي. استنادا إلى تحليل أسعار الصرف والاحتياطات.
<i>Bailliu, Lafrance, and Perrault (2003)</i>	1973-1998	متوسط 5 سنوات لـ 60 دولة	3 coarse 5 fine	يستخدم إجرائين: (1) يصنف النظام مربوط إذا كان مصنف كذلك بشكل رسمي (jure)، أو إذا كان تقلب سعر الصرف أقل من 45 نقطة مئوية في السنة. (2) النظم المتبقية مصنفة على أساس تقلبات أسعار الصرف بالنسبة لمتوسط مجموعات البلدان. تمييز بين الأنظمة مع وبدون مرساة.
<i>Reinhart and Rogoff (2004)</i>	1946-2001	تردد سنوي وشهري لـ 153 دولة	5 coarse 15 fine	استخدام معدل ثنائي / مواز بسبب التباعد عن سعر السوق. المستوى العالي للتضخم والأزمات مصنفة في فئة السقوط الحر (معدل التضخم الشهري أكثر من 40% أو 6 أشهر بعد الأزمة يرافقه الانتقال من التثبيت إلى تعويم)
<i>Shambaugh (2004)</i>	1973-2000	تردد سنوي وشهري لـ 155 دولة	2 coarse	تستخدم نطاقات لتحديد ما إذا كان النظام مربوطا أو غير مربوط. اختبار فقط لدرجة الاستقلال النقدي.
<i>Dubas, Lee, and Mark (2005)</i>	1971-2002	تردد سنوي لـ 172 دولة	3 coarse 6 fine	نماذج الأنظمة الرسمية كنتائج متعدد الخيارات مشروطا بتدابير تقلب (1) سعر الصرف الفعلي. (2) سعر صرف ثنائي مقابل العملة مرساة. (3) احتياطات دولية. تم الحصول على ترميز الأنظمة الفعلية عن طريق تعيين ملاحظات البلد للسنة القطرية.

Source: Eduardo Levy Yeyati, Federico Sturzenegger, 2009, P : 71

## 2- أسس اختيار نظام الصرف المناسب في الدول النامية.

باختيار نظام سعر الصرف، تواجه البلدان النامية مقايضة بين حاجتها لثبات سعر الصرف وحاجتها لمرونته. يعود طلب ثبات الصرف إلى أثره الإيجابي على الاستثمار وإلى ضرورة تجنب آثار تقلبات سعر الصرف على الميزانية، المساهمة للدورات الاقتصادية. في حين يعود طلب المرونة إلى ضرورة التمتع ببعض الحرية في إدارة الصدمات في الحساب التجاري وحساب رأس المال. تحدد المنافع النسبية للمرونة مقارنة بالثبات من قبل البيئة الخارجية وعوامل موضوعية. على سبيل المثال، سيؤدي عدم الاستقرار الدولي المتزايد (الاضطراب في الأسواق المالية العالمية، أو كساد عالمي...)، إلى زيادة المنافع النسبية للمرونة، في حين أن فترة الاستقرار (في نظام بريتون وودز، أو فترة من النمو الاقتصادي العالمي المستقر)، ستزيد المنافع النسبية لثبات سعر الصرف. إن أهمية هذه الطلبات المتناقضة غير مجتمعة في نظام واحد، سواء نظام سعر الصرف الثابت غير القابل للتعديل (مجالس العملة أو الدولار...)، أو نظام سعر الصرف المرن بشكل تام. وإنما، يستند الدفاع عن الاختيار الأفضل على أهداف السلطات، وعلى ميزات البلد على صعيد الاقتصاد الكلي، والمؤسسات، والسياسات.

نشير أن هناك الكثير من الدراسات التي تناولت المعايير المعتمدة في اختيار أنظمة سعر الصرف من الجانب التطبيقي، نذكر بعضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): أسس اختيار نظام الصرف الملائم للدول النامية وفقا لبعض المؤشرات الاقتصادية.

نظام الصرف	المؤشر الاقتصادي	مرن	ثابت
		• حجم و انفتاح الاقتصاد.	منخفضة
• تنوع الإنتاج / هيكل التصدير / جغرافية تركيز التجارة.	منخفضة	عالية	
• تباين التضخم المحلي من التضخم العالمي.	منخفضة	عالية	
• حجم الاحتياطيات.	منخفضة	عالية	
• درجة التنمية الاقتصادية / المالية.	عالية	منخفضة	
• انتقال العمالة.	عالية	منخفضة	
• انتقال رؤوس الأموال.	عالية	منخفضة	
• الصدمات الاسمية الأجنبية.	عالية	منخفضة	
• الصدمات الحقيقية.	عالية	منخفضة	

المصدر: من إعداد الباحثين .

### 3- تطور نظام سعر الصرف في الجزائر وتحليل العوامل المحددة لاختياره.

#### 3-1 تطور نظام سعر الصرف في الجزائر: عرف نظام سعر الصرف في الجزائر ثلاثة محطات

رئيسية منذ الاستقلال، يمكن تلخيصها كما يلي: (حميدات، 1996، ص: 58).

#### 3-1-1 نظام الصرف الثابت: ربط الدينار بالفرنك الفرنسي خلال الفترة 1962-1973: رغم أن

الجزائر سنة 1964 قامت بإنشاء الدينار الجزائري كعملة وطنية مستقلة، إلا أن هذه العملة

بقيت مربوطة بالفرنك الفرنسي، من خلال تبني نظام الصرف الثابت إذ أن 1 دج = 1 فرنك فرنسي.

وبما أن النظام النقدي الدولي في هذه المرحلة مسير باتفاقية بروتن وودز، فقد حددت الجزائر

سعر صرف الدينار بما يعادل 0,18 غ من الذهب، وبقي هذا الارتباط إلى غاية 1969، حيث أنه

رغم الانخفاض الذي عرفه الفرنك الفرنسي إلا أن الجزائر لم تخفض عملتها لتبقى العلاقة

الثابتة عند واحد دينار لكل 1.25 فرنك فرنسي، وهذا إلى غاية 1973.

#### 3-1-2 نظام الربط بسلة عملات: تبنت الجزائر نظام الربط بسلة عملات الأجنبية مكونة من 14

عملة مثلت أهم الشركاء التجاريين للجزائر، ومنح لكل عملة معامل ترجيح حسب أهمية العملة

ووزنها في التسديدات الخارجية، وقد أعطى للدولار الأمريكي أعلى نسبة ترجيح. وكان الهدف من

إتباع هذا الأسلوب هو تقليل الآثار السلبية الناجمة عن ربط الدينار الجزائري بعملة واحدة،

والتصدي للصدمات الخارجية، وتقلبات قيم العملات الدولية. وعلى إثر التدهور المفاجئ لسعر

البترول سنة 1986، قامت الجزائر بتخفيض قيمة السلة بنسبة 31% بين سنتي 1986 و 1988،

كما تم القيام بتعديل طفيف على طريقة حساب سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

وقد قامت الجزائر منذ 1988 بالعديد من إجراءات التصحيح القانونية والاقتصادية وذلك

كتمهيد للدخول في اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية، ولعل أهم هذه القوانين تتمثل في:

إصدار قانون استقلالية المؤسسات سنة 1988. إصدار قانون النقد والقرض في أبريل 1990.

#### 3-1-3 نظام التعويم المدار: لقد انطلقت التعديلات من خلال الانزلاق التدريجي المراقب لقيمة

الدينار وذلك بداية من سنة 1987 إلى غاية 1991، حيث بلغ الانخفاض المتراكم خلال هذه الفترة

أكثر من 150%. لتنتقل الجزائر إلى مرحلة التخفيض الصريح للدينار بداية من سبتمبر 1991، إذ

صدر قرار من مجلس النقد والقرض بتخفيض الدينار بنسبة 22% ليبلغ سعر الصرف 22,5

دينار للدولار الواحد، واستمر عند هذا المستوى حتى مارس 1994، ليتم إجراء تعديل بسيط

لقيمة الدينار بنسبة 10% تمهيدا لقرار التخفيض بنسبة كبيرة تقدر بـ 40,17% حيث أصبح سعر

الصراف يقدر بـ 36 دينار لدولار. وتم تجسيد مرحلة الانطلاق نحو مرونة أسعار الصراف من خلال: طريقة التسعير (Fixing)، ثم سوق الصراف ما بين البنوك، إنشاء مكاتب الصراف. وفيما يتعلق بتصنيف الجزائر ضمن أنظمة أسعار الصراف الفعلية. فقد بين (Levy-Yeyati, Federico Sturzenegger)، أن نظام سعر الصراف الفعلي في الجزائر تمثل في: (النشاشي وآخرون، 1998، ص: 114)

- سعر الصراف المربوط إلى سلة من العملات (1974-1993).
- تعويم غير نقي / الربط الزاحف (1994).
- التعويم (1995).
- تعويم غير نقي / الربط الزاحف (1996 – 1997).
- التعويم (1998-2000).

إلا أن أهم التصنيفات الفعلية لـ (Reinhart-Rogoff: 2017). فقد صنفت ترتيبات

أنظمة الصراف بالجزائر وفق ما هو مبين بالجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور نظام سعر الصراف الفعلي في الجزائر حسب (Reinhart-Rogoff: 2017).

التاريخ	ترتيبات	الخصائص
1878- نوفمبر 1942	نظام الربط	قُدّم الفرنك الجزائري. والفرنك الفرنسي هو المناقصة القانونية جنبا إلى جنب مع الفرنك الجزائري بعد 8 أغسطس 1920. وفي 20 مايو 1940، تم تطبيق مراقبة الصراف.
نوفمبر 1942 - 6 ديسمبر 1944	نظام الربط	-الجنبة الأسترالي. تأسست في منطقة الجنبة الأسترالي.
6 ديسمبر 1944 - 6 ديسمبر 1946	نظام الربط	فرنك فرنسي. العودة إلى منطقة الفرنك
جانفي 1947 - 26 جانفي 1948	نظام الربط / السقوط الحر	فرنك فرنسي.
26 جانفي 1948 - 20 سبتمبر 1949	السقوط الحر / السوق المزدوج	
20 سبتمبر 1949 - 10 أفريل 1964	نظام الربط	فرنك فرنسي.
10 أفريل 1964 - 1 أغسطس 1972	النظام الفعلي الزاحف / السوق الموازي	نطاق أفقي $\pm 5\%$ . فرنك فرنسي. دينار يحل محل الفرنك الجزائري. إدخال ضوابط الصراف الأجنبي في عام 1967. قسط السوق الموازي في نطاق 30-70٪.
1 أغسطس 1972 - 21 جانفي 1974	الحر المدار / السوق المزدوج	مرتبط رسميا بالفرنك الفرنسي.
21 جانفي 1974 - ديسمبر 1987	النظام الفعلي النطاق الزحف / السوق المزدوج	نطاق $\pm 5\%$ : الدولار الأمريكي. وتصل علاقة السوق الموازية إلى 469٪ في أبريل 1985. ويرتبط سعر الصراف الرسمي بسلة من العملات غير المعلنة.
جانفي 1988 - مارس 1994	الحر المدار / السوق الموازي	نطاق $\pm 2\%$ : فرنك فرنسي / يورو

	السقوط الحر/الجر المدار/السوق الموازي	أفريل 1994 - جانفي 1995
	النظام الفعلي النطاق الزاحف / السوق موازنة	فيفري 1995 - فيفري 1999
	النظام الفعلي النطاق الزاحف / السوق موازنة	مارس 1999 - سبتمبر 2016

Source : - Reinhart-Rogoff 2017.

### 2-3 تحليل العوامل المحددة لاختيار نظام الصرف في الجزائر في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي:

يعد تحقيق النمو الاقتصادي إلى جانب تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي متمثلا باستقرار مستوى الأسعار، فضلا عن الاستقرار الخارجي متمثلا باستقرار قيمة العملة الوطنية من أولويات السياسات الاقتصادية الكلية للمجتمع. غير أن هذه العوامل تتأثر بالظروف السياسية والاجتماعية بالمجتمع، حيث كلما كان المجتمع يتمتع بمستوى مرتفع من الاستقرار السياسي، فإنه يساهم في توفير البيئة الملائمة لنشاط الأعمال، ومن ثم زيادة معدلات الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وهو ما تحقق في الاقتصاديات الناشئة بدول جنوب شرق آسيا والصين والهند... الخ. بينما الدول التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي سواء الداخلي منه أو الخارجي، فإنه يؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي وتحقق معدلات نمو متدنية وغير مستقرة، كما تكون أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية خاصة الخارجية منها.

الجزائر من بين الدول التي عانت من وضعية اقتصادية صعبة بداية من 1986 تتعلق بعدم الاستقرار الاقتصادي واختلالات اقتصادية في بعض الفترات كانت هيكلية، يعود هذا الوضع لعدة أسباب هيكلية تتعلق بضعف الجهاز الإنتاجي وارتباط اقتصادها العضوي بعائدات النفط من جهة، وعدم كفاءة الحكومات المتعاقبة وضعف الإدارة الاقتصادية وتفشي الفساد من جهة أخرى. حتى أن برامج الإصلاحات سواء الذاتية منها أو المدعومة من طرف الهيئات الدولية، بالإضافة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي مع مطلع الألفية، كانت نتائجها محدودة وبقيت مؤشرات الاقتصاد الكلي دون المستوى المطلوب، فمعدل التضخم بقي مرتفعا خاصة في ظل توسع الواردات (التضخم المستورد) واللجوء إلى التمويل غير التقليدي، كما أن قيمة الدينار الجزائري في تراجع مستمر منذ تحرير الدينار 1996 (نظام سعر الصرف الحر المدار) بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي. ليبقى الاقتصاد الجزائري غير مستقر وذو حساسية كبيرة جدا بالصدمات البترولية الخارجية.



إن اختبار أنظمة الصرف مثلها مثل آليات السياسة الاقتصادية الأخرى، لا يتم اختيارها بشكل نهائي، وإنما وفقاً لظروف كل بلد وطبقاً للمرحلة التي يمر بها. فنظام الربط الذي يكون الخيار الأمثل في محاربة التضخم الجامح، قد يتم التخلي عنه في حالة تدهور مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني. ومن هذا المنطلق فإن فرضية الثنائية القطبية لسعر الصرف التي طرحت بقوة منذ أواخر التسعينات، لم يتم التحقق منها في الماضي ولم تعد خياراً مستقبلياً. وهو ما أثبتته (Hussain Mody & Rogoff). ونشير أن نظام سعر الصرف المناسب في الاقتصاد الجزائري، يتحدد حسب المحددات الرئيسية لاختيار طبيعة هذا النظام كما يلي:

1-2-3 حجم الاقتصاد: لحجم الاقتصاد تأثير فعلي في اختيار نظام الصرف، والاقتصاد الجزائري يتصف بصغر حجمه، بالإضافة إلى خضوعه لقيود حكومية شديدة مما يؤدي إلى سهولة الهيمنة الحكومية على اقتصاده وهذا يشير إلى تبني نظام صرف ثابت.

وأن نظام سعر الصرف الثابت يناسب الاقتصاديات الصغيرة، ذات المستويات المنخفضة من التطور المالي والاقتصادي، والتنوع القليل في هيكل الإنتاج والصادرات، وكذا التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية، لذلك يقترح بعض الاقتصاديين مثل (Jean, Loukas,) ربط أسعار عملات هذه الدول بعملة الشريك الاقتصادي الأكبر.

2-2-3 الانفتاح الاقتصادي: وضع (Ronald MacKinnon) أن معيار التبادل التجاري كأحد المعايير الأساسية لقيام منطقة عملة مثلى. حيث يرى أن الاتحاد النقدي يتطلب أن تكون درجة التبادل التجاري (التجارة البينية) بين الدول الأعضاء كبيرة. فالتكاليف المرتبطة بالتخلي عن سعر الصرف كأداة للسياسة الاقتصادية تنخفض بدلالة درجة الانفتاح الاقتصادي لدول الاتحاد وأهمية المبادلات التجارية بينها، وبالمقابل فإن أسعار الصرف المرنة ستكون مناسبة للاقتصاديات المنغلقة. كما فسر ماكينون ذلك بأنه في حالة ارتفاع معدلات التبادل التجاري بين دول الاتحاد فإن مرونة أسعار الصرف لن تكون مجدية لأن تغيرات أسعار الصرف ستعكس مباشرة على أسعار السلع محلياً مؤدياً بذلك لارتفاع معدلات التضخم. (McKinnon, 1963, p717). فكلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً كان مستعداً أكثر إلى استخدام نظام سعر الصرف الثابت، وبالتالي ستزيد المنافع الناجمة عن إقامة منطقة العملة المثلى، وتقل درجة الحاجة إلى استخدام السياسات المالية والنقدية في الحفاظ على التوازن الخارجي بمعنى أن أسعار الصرف المرنة هي أكثر فائدةً بالنسبة للاقتصادات المنغلقة إلى حد ما. (بلفاطي، 2011، ص: 47)

ولقياس الأهمية بالنسبة للتجارة الخارجية نأخذ كمؤشر مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الخام ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية ويسمى أيضا بدرجة الانفتاح الاقتصادي الوطني. (Zerbato, 1996, p 84).  

$$E = \frac{(X+M)}{PIB} \times 100$$
 حيث أن:  $M$ : الواردات.  $X$ : الصادرات.  $PIB$ : الناتج المحلي الخام.  
 والجدول التالي يبين معدل الانفتاح التجاري في الجزائر.

الجدول رقم (04): معدل الانفتاح التجاري في الجزائر (2000-2016). الوحدة (%)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
68	64,4	68,9	64,1	58,7	55,6	54,2	39,7	42,2
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
56,27	52,5	55,7	57	37,6	59,8	59,5	70	
معدل الانفتاح التجاري خارج المحرقات بالنسبة المئوية								
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
21	19	20	22	20	22	19	17	
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
-	27	27	24	24	26	29	24	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

*Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Divers rapports.*

مازال الاقتصاد الجزائري يتحرك صعودا وهبوطا على ضوء حركة أسعار النفط والغاز، وإيرادات الجزائر من تصديرها شأنه في ذلك شأن الاقتصاديات النامية أو حتى الأقل نموا التي تعاني الاختلالات الهيكلية التي لا يمكن أن تخفيها الزيادات الكبيرة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي المرتبطة بالارتفاع الكبير في أسعار النفط والغاز حتى الآن.

وباعتبار أن معدل الانفتاح التجاري يتطلب الالتزام بنظام صرف ثابت إذا كانت قيمته مرتفعة. وهو ما ينطبق على حالة الاقتصاد الجزائري طول هذه الفترة، لأن قيمة المؤشر كلها تزيد عن 50% باستثناء سنة 2012. وهو ما يؤكد ملائمة النظام الثابت.

3-2-3 التركيز السلعي: تعكس درجة التركيز السلعي مدى هيمنة سلعة واحدة أو سلعتين على صادرات الدولة النامية. وجاء في نظرية (Peter B. Kenen). أن الدول ذات الهياكل الصناعية والتصديرية المتنوعة (مثل دول الاتحاد الأوروبي) يجب أن تحاول جني منافع سعر الصرف الثابت، لأن تقلبات الطلب وصددمات العرض على المستوى الاقتصادي الجزئي تلغي بعضها البعض، لذلك نجد أن التغييرات في أسعار الصرف الحقيقية عن طريق مواءمة أسعار الصرف الاسمية نادراً ما تكون مطلوبة. (هالود، مكدونالد، 2007، ص: 581) وأكد (Kenen) أن الاقتصاد الأكثر تنوعاً لن يتعرض لتغيرات في شروط تجارته بعكس الاقتصاد محدود التنوع.

تعود مرونة سعر الصرف بمنافع على الاقتصاديات غير المتنوعة المعتمدة على موارد أقل. كما أن تغيرات سعر الصرف لا تُحدث سوى أثر طفيف في المراكز الخارجية والنمو عندما يكون تحويل الإنتاج بين السلع التجارية وغير التجارية محدوداً. وعلى العكس من ذلك، ينطوي هيكل الصادرات غير المتنوعة على احتمال تقلب عائدات التصدير وربما تذبذبه مع أسعار السلع الأولية الدولية، مما يؤدي، في ظل نظام سعر الصرف المرن، إلى تذبذبات كبيرة في سعر الصرف. وفي مرحلة صعود دورة أسعار السلع الأولية، سيؤدي ذلك إلى حدوث ارتفاع كبير في سعر الصرف، فيعطل جهود البلدان الرامية إلى تحقيق التنوع الاقتصادي، وقد يشير إلى إنفاق الأرباح غير المتوقعة من صادرات السلع الأولية بدلاً من استثمارها في الخارج من أجل الأجيال القادمة. (هارالد، دانييلا، 2014، ص: 37).

وأن نظام سعر الصرف الثابت يناسب الاقتصاديات الصغيرة، ذات المستويات المنخفضة من التطور المالي والاقتصادي، والتنوع القليل في هيكل الإنتاج والصادرات، وكذا التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية، لذلك يقترح بعض الاقتصاديين ربط أسعار عملات هذه الدول بعملة الشريك الاقتصادي الأكبر. والجدول التالي يبين مستويات التركيز والتنوع في الجزائر. والجدول الموالي يوضح مؤشر التنوع والتركز الاقتصادي في الجزائر.

الجدول رقم (05): مؤشر التنوع والتركز الاقتصادي في الجزائر.

السنوات	1980	1990	1995	2000	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر التنوع	-	-	0,817	0,851	0,804	0,587	0,788	0,724	0,724	0,733	0,743	0,783	0,816
مؤشر التركيز	0,820	0,567	0,530	0,519	0,606	0,587	0,523	0,538	0,540	0,541	0,490	0,485	0,489

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، 2015، 2018.

- حسان خضر، 2005، ص: 22.

- UNCTAD, 2006, 2007, 2008, 2009, online data.

تمثل قلة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات أهم نقاط ضعف ميزان المدفوعات في الجزائر. خلال الفترة (2000-2014) مثلت صادرات المحروقات ما يقارب 98% من إجمالي الصادرات من السلع. وفي الوقت نفسه، أدت الوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات، التي بدأت في 2004، مع تسارع حاد انطلاقاً من 2008، إلى رفع مستوى الواردات إلى 71,4 مليار دولار في 2014، ما يمثل أكثر من ستة أضعاف مستواها في سنة 2000 (11,71 مليار دولار). (بنك الجزائر، 2015، ص: 59).

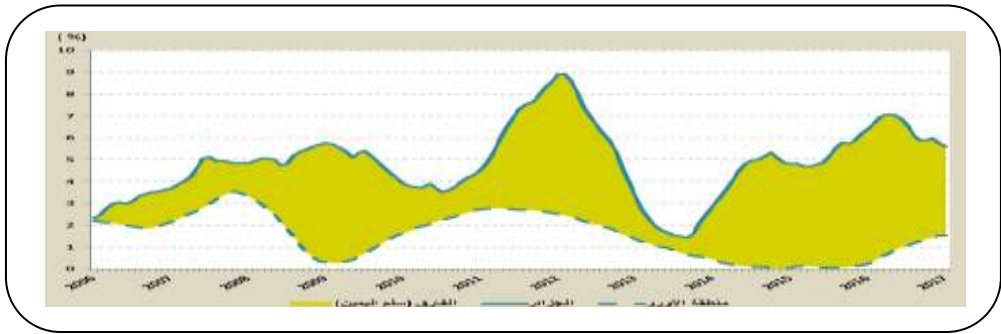
تشير الإحصائيات المبينة في الجدول والخاصة بكل من مؤشر التنوع والتركز في الجزائر أن صادراتها لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة وتتصف بتدني قيمة المؤشر. أما فيما يتعلق

بمؤشر التركيز السلعي، قد عرف تزايد منذ سنة 2010 حتى 2013 مما يعني وجود تركيز سلعي في صادرات الجزائر. واستنادا إلى ما يمليه هذا المؤشر من تحديد نظام الصرف فهو يؤكد على أفضلية ثبات نظام الصرف في الجزائر.

3-2-4 التضخم: وفقا للحكمة التقليدية فإن نظم أسعار الصرف المربوطة تترافق مع أفضل أداء للتضخم، حيث يأتي جزء مهم لهذا الأداء من مصداقية الالتزام الرسمي للبنك المركزي بالمحافظة على السعر الرسمي. إلا أن هذا لا يعني أن الأنظمة المرنة تؤدي أسوء النتائج مقارنة بالأنظمة الثابتة من حيث الأداء التضخمي خاصة مع التوجهات الحديثة بالاعتماد على سياسة استهداف التضخم، بل تختلف حسب أصناف الدول (نامية، ناشئة، متقدمة)، هذه الاختلافات سببها تأثيرات الانضباط عن طريق السياسة النقدية. وربما تعكس هذه النتائج في مجموعة الدول النامية حقيقة غياب المؤسسات وضعف سجل النجاحات المتعلقة بالتحكم المستمر لمستويات معتدلة من التضخم التي تحسن مصداقية وانضباط السياسة النقدية.

تعتمد الجزائر على الواردات لسد فائض الطلب المحلي مع السلع الإنتاجية والاستهلاكية، وهذا يشير أن الاقتصاد الجزائري معرض للصدمات الداخلية والخارجية والسبب يعود إلى ارتباطه الشديد بالتجارة الخارجية وعدم وجود المرونة الكافية في جهازه الإنتاجي مما ينعكس على استقراره الاقتصادي، كما يعتبر أكثر عرضة للتضخم المستورد. وتطورات المتوسط السنوي للتضخم في الجزائر والفارق بينه وبين التضخم في منطقة اليورو نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): المتوسط السنوي للتضخم في الجزائر والفارق بينه وبين التضخم في منطقة اليورو.

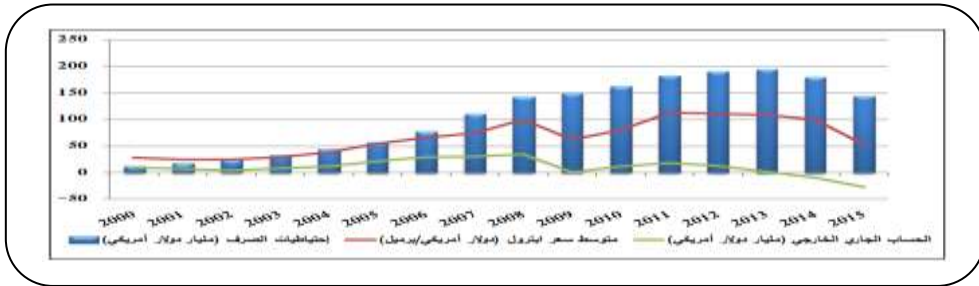


المصدر: بنك الجزائر، 2018، ص: 38.

من خلال الشكل نجد أن معدلات التضخم خلال هذه الفترة تبقى مقبولة ومتحكم فيها، حتى وأنها مرتفعة مقارنة مع معدلات التضخم في منطقة الأورو. ومن أجل تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار فقد يكون من الأفضل للجزائر أن تأخذ بأسعار صرف أكثر مرونة.

3-2-5 حجم الاحتياطيات الدولية: كلما كان البلد يتوفر على حجم كاف من احتياطي الصرف الأجنبي، كلما ساعده ذلك على اعتماد نظام سعر الصرف الثابت، لأن التراكم المالي سيوفر لها إمكانية المحافظة على هذا النظام واستمراره. وقد يزود تراكم الاحتياطيات البلدان المشكلة له بحاجز واق أو تأمين ذاتي أكبر لمواجهة الصدمات الخارجية، إلا أن هذا الطرح وبعد الأزمة الآسيوية، قلت أهميته لمواجهة التقلبات الدورية في أعقاب هجمات المضاربة على البلدان المعرضة عملاتها لتقلبات الأسعار. (الأمم المتحدة، 2008، ص: 12). والشكل التالي يلخص تطور احتياطيات الصرف في الجزائر (2000-2015).

الشكل رقم (02): تطور احتياطيات الصرف في الجزائر (2000-2015). الوحدة: مليار دولار.



Source: Banque d'Algérie, 2015, p :67.

سمح التراكم المعترف للاحتياطيات الرسمية للصرف ابتداء من سنة 2001، بالرغم من قفزة واردات السلع والخدمات، بتحقيق الانخفاض القوي للدين الخارجي خلال الفترة الثانية من عشرية 2000. ساهمت عناصر السلامة هذه، وبشكل واسع، في الحد من تسرب خطر العدوى المالية للجزائر أمام تزايد حدة الأزمة المالية الدولية في 2008 وظهور الأزمة الاقتصادية العالمية في 2009. وبالتالي، فقد سمحت هذه العناصر بمواجهة آثار الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009. لكن استمرار انخفاض سعر البترول في السوق الدولية، الذي انطلق في النصف الثاني من 2014، ليصل إلى 37,14 دولار في ديسمبر 2015. مشكلاً بذلك صدمة حادة للاقتصاد الجزائري أدت إلى تآكل احتياطي الصرف باستمرار من شهر لآخر خاصة مع تواصل ارتفاع الواردات. هذا التدهور في الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي العرض النقدي يعود أساساً للعجز زات المعتمدة في ميزان المدفوعات المسجلة بحدة منذ 2015. وقد انتقلت الاحتياطيات من 178.94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 144.13 في 2015، ثم 114 مليار دولار في 2016 لينتقل إلى 97.33 مليار دولار مع نهاية 2017. ونظراً لضرورة الحفاظ على مستوى ملائم من احتياطي الصرف، المعبر عنه بعدد أشهر الاستيراد، وفقاً للممارسات الدولية الجيدة، يصبح من الضروري أن يتم توجيه هذه الاحتياطيات من الصرف، أساساً، نحو تمويل الواردات من السلع

والخدمات التي تساهم في نمو الاستثمار الإنتاجي والخدمات الإنتاجية، باعتباره الكفيل الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني ورفع الصادرات خارج المحروقات، ويدعو بنك الجزائر إلى إتباع نظام صرف أكثر مرونة لامتنعاص الصدمات.

2-3-6 التطور المالي: إن وجود قطاع مالي متخلف، يتنافى مع تحقيق مستوى كاف من الادخار، وبالتالي موارد أقل للاستثمار، ونمو اقتصادي ضعيف. ومفهوم التطور المالي يعني أنه: زيادة مدى وكفاءة الخدمات والمؤسسات المالية في الحد من قصور السوق متمثلاً في خفض تكاليف المبادلات ومخاطر المعلومات، وذلك من خلال تجميعها وتداولها عبر الاقتصاد القومي بما ينتج آثار إيجابية على قرار الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي.

يعد قطاعاً مالياً متطوراً ومكتملاً النمو في حال توفر المعايير التالية. (للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005، ص: 2):

- تزايد حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي؛
  - تنوع الخدمات المالية المتاحة وحجم النمو في كمية الأموال التي يتم الوساطة منها في جميع أنحاء القطاع المالي؛
  - النمو المستمر في حجم رؤوس الأموال التي تقدمها المؤسسات المالية الخاصة لمشاريع القطاع الخاص عوضاً عن الإقراض الحكومي المباشر والمقدم من قبل المصارف المملوكة للدولة؛
  - تحسن القطاع المالي من حيث الإشراف والتنظيم والاستقرار وكذا من حيث الكفاءة والقدرة التنافسية؛
  - تزايد نسبة الأفراد الذين يحصلون على فرص الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية؛
- في الجزائر عرفت مؤشرات العمق المالي والنقدي تذبذبات تعكس الأثر غير الواضح للإصلاحات على القطاع المالي والمصرفي، فمؤشر العمق النقدي عرف تطور بسيط بالشكل الذي يؤكد ضعف الوصول للقطاع المصرفي وضعف المصارف في استقطاب الودائع، كما أن نصيب القطاع الخاص من الائتمان عرف تراجعاً وهو ما يتنافى مع سياسات التحرير المالي التي تدفع باتجاه منح نصيب أكبر من الائتمان للقطاع الخاص، أما سوق الأوراق المالية والتي تمثل أهم مؤشرات القطاع المالي المتطور فتضل غائبة عن دورها المنوط بها في القطاع المالي الجزائري الذي يسجل أضعف المستويات إقليمياً ودولياً.

ومن خلال بناء رقم قياسي شامل لمستويات التطور المالي يضم ستة أرقام قياسية مختلفة تشمل المجالات التالية (القطاع النقدي والسياسة النقدية، تطور القطاع المصرفي، التنظيم والرقابة، القطاع المالي غير المصرفي، الانفتاح المالي، البيئة المؤسسية) صنف صندوق النقد الدولي الجزائر ضمن المستوى المنخفض. (بوغزالة، 2013، ص: 137). هذا المستوى من الضعف المالي يؤكد أهمية نظام سعر الصرف الثابت.

3-2-7 حركة رؤوس الأموال والعمالة: رغم جهود تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر منذ سنة 1990 إلا أن السلطات الجزائرية وبعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أبدت رغبتها في الحفاظ على سيطرتها على القطاع المالي والمصرفي وعدم التوسع في مسار التحرير المالي، وتم إلزام البنوك على تمويل التجارة الخارجية بالقرض المستندي غير القابل للإلغاء والمؤكد فقط، وهذا ما كان وراء الزيادة في فائض السيولة بحوالي 10% لدى البنوك الجزائرية، حيث أثرت هذه الزيادة سلباً على المنافسة في ما بين البنوك. وبما أن السلطات الجزائرية أبدت رغبتها في الحفاظ على سيطرتها على القطاع المالي وعدم التوسع في مسار التحرير المالي بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009. كما شددت الجزائر على حركة رؤوس الأموال من خلال تطبيق إجراءات محكمة تتعلق برخص الاستيراد والتصدير عقب الصدمة النفطية الأخيرة، فكل المنتجات والبضائع المصدرة أو المستوردة تخضع لترخيص مسبق. (المرسوم التنفيذي رقم 15-306، 2015). وفي مثل هذه الحالات يكون نظام الصرف الثابت أفضل من النظام المرن.

وفيما يخص حركة العمالة. فقد عملت الشراكة الأورو متوسطية على إشكالية هجرة اليد العاملة المتنقلة عموماً من الجنوب إلى الشمال، وعملت بصفة خاصة على تنظيم اتفاقيات مختلفة تقوم بتنظيم حركة العمالة في المنطقة في إطار اجتماعي وثقافي. وعملت الجزائر على تنظيم حركة العمالة مع فرنسا باعتبارها وجهة الجزائريين الأولى عالمياً وأيضاً مع بعض الدول الأوروبية. لكن تبقى حركة العمالة في الاتجاه المعاكس منخفضة تماماً. وكل هذا من شأنه أن يدعم نظام سعر الصرف الأكثر ثباتاً.

3-2-8 الصدمات الاقتصادية: تدخل طبيعة الصدمات التي تواجه الاقتصاد وحجمها ضمن الاعتبارات المهمة عند اختيار نظام سعر الصرف. وتتسم أنظمة سعر الصرف المرنة بأنها أكثر استيعاباً للصدمات الخارجية الحقيقية (مثل صدمات معدلات التبادل التجاري) أو الصدمات الخارجية الاسمية (مثل ارتفاع معدلات التضخم التي يسجلها الشركاء التجاريون). وعلى العكس من ذلك، كان نظام سعر الصرف الثابت ملائماً بقدر أكبر عندما يواجه الاقتصاد صدمات محلية اسمية، كتلك التي تنشأ من تقلبات الطلب على النقود. هذا ما أثبتته العديد من الدراسات منها

دراسة: (Friedman: 1953)، دراسة: (Jbili and Kramarenko: 2003)، دراسة: (2004) Broda)، ومن أهم خصائص أسعار الصرف الأكثر مرونة تسهيل عملية تصحيح المركز الخارجي. نركز هنا على الصدمات الخارجية (أهمها الصدمات النفطية بالنسبة للدول المصدرة للنفط)، حيث تبرز هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها ولها آثار قوية على مستوى الدخل ومن أبرز الأحداث التي تؤدي إلى هذا النوع من الصدمات هي: تغير عوائد الصادرات: إذ تواجه العديد من البلدان صدمات خارجية (سلبية وإيجابية) تؤدي إلى حدوث كساد وذلك بسبب انخفاض عوائد الصادرات، وخاصة عندما يكون البلد معتمدا على تصدير سلعة واحدة فقط أو عدد قليل من السلع كالنفط أو القطن أو النحاس إذ تحدث هذه الصدمات نتيجة انخفاض الإيرادات من العملة الأجنبية، وهذه هي صدمات سلبية بينما حين ترتفع عوائد الصادرات من تلك صدمات إيجابية نتيجة ارتفاع تلك الإيرادات. واتضح من الدراسات التجريبية الحديثة، باستخدام بيانات من العقود الثلاثة السابقة للعقد الثاني من القرن الحالي، أن أنظمة أسعار الصرف المرنة تقترن بزيادة سرعة وسهولة تصحيح المركز الخارجي والتي يمكن أن تتوقف فجأة، بينما تقترن النظم الأقل مرونة بارتفاع معدلات العجز. هذا ما جاء به (Ghosh, Ostry, and Tsangarides 2010) و (Ghosh, Qureishi, and Tsangarides: 2013). كما أن تغيير نظام سعر الصرف يتماشى وتغيرات طبيعة الصدمات الاقتصادية، وعلى اعتبار أن الصدمات الحقيقية تحدث بتواتر بسبب زيادة الحركة القوية لرؤوس الأموال والاندماج المالي المتنامي في الاقتصاديات الناشئة في المحيط الدولي، فيكون الاتجاه نحو الترتيبات الأكثر مرونة كما أشار إلى ذلك (Mundell-Fleming). الشكل رقم (03): أهم الصدمات النفطية الإيجابية والسلبية خلال الفترة (1970-2016).



المصدر: ماجد المنيف، 2017، ص: 2.

بالنسبة للجزائر باعتبارها دولة مصدرة للنفط. تعتبر الصدمة الأولى والثالثة صدمات موجبة أما الصدمة الثانية والصدمة الحالية فهي صدمات سالبة، انعكاساتها كانت كبيرة على مجمل المؤشرات الاقتصادية.



4- تحليل النتائج: انطلاقاً من أن سياسة تسيير سعر الصرف من قبل بنك الجزائر تندرج في إطار السياسة المسماة بالتعويم الموجه لسعر صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية، وهي عملات أهم شركاء الجزائر التجاريين. وتحدد أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة الرئيسية في سوق الصرف ما بين المصارف، حيث يتدخل 19 مصرفاً وبنك الجزائر كمورد رئيسي لعرض العملات الصعبة. يتم تحديد أسعار صرف الدينار طبقاً لأليات السوق لأسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة وفقاً للقواعد والأعراف الدولية. (بنك الجزائر، 2013، ص: 76).

وحسب النموذج الذي طُور من طرف بنك الجزائر، فإن سعر الصرف الحقيقي الفعلي التوازني، يتبع اتجاهه وفق أربع أساسيات اقتصادية: سعر البترول الخام الحقيقي، والنفقات العمومية وفارق الإنتاجية ودرجة الانفتاح. ويعد سعر الصرف الحقيقي الفعلي في واقع الأمر مؤشراً للوضع التنافسية التي تضم المبادلات التجارية للجزائر مع خمسة عشر من البلدان الرئيسية الشريكة تجارياً والتي تمثل نسبة 88٪ من المبادلات الإجمالية لسنة الأساس 1995. كما أنه وبالنظر لحجم الاختلالات الداخلية والخارجية (العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات)، فإنه لا يمكن لسعر الصرف أن يشكل المتغير التعديلي الوحيد؛ بل من الضروري أيضاً بذل جهود موازية من حيث ضبط أوضاع المالية العامة ومن حيث الإصلاحات الهيكلية لغرض تنويع الاقتصاد ورفع الصادرات خارج المحروقات. (بنك الجزائر، 2015، ص: 73).

#### الجدول رقم (06): خلاصة تحليل العوامل المحددة لاختيار نظام الصرف في الجزائر.

نظام الصرف	المؤشر الاقتصادي	
	مرن	ثابت
<ul style="list-style-type: none"> <li>• حجم وانفتاح الاقتصاد</li> <li>• تنوع الإنتاج/هيكل التصدير/جغرافية تركيز التجارة</li> <li>• تباين التضخم المحلي من التضخم العالمي</li> <li>• حجم الاحتياطيات</li> <li>• درجة التنمية الاقتصادية / المالية</li> <li>• انتقال العمالة</li> <li>• انتقال رؤوس الأموال</li> <li>• الصدمات الاسمية الأجنبية</li> <li>• الصدمات الحقيقية</li> </ul>	لا يدعم المرونة	يدعم ثبات سعر الصرف يدعم ثبات سعر الصرف
	لا يدعم المرونة	لا يدعم المرونة
	يدعم المرونة	لا يدعم ثبات سعر الصرف
	يدعم المرونة	لا يدعم ثبات سعر الصرف يدعم ثبات سعر الصرف
	لا يدعم المرونة	ثبات سعر الصرف
	لا يدعم المرونة	يدعم ثبات سعر الصرف يدعم ثبات سعر الصرف
	لا يدعم المرونة	ثبات سعر الصرف
	يدعم المرونة	لا يدعم ثبات سعر الصرف

المصدر: من إعداد الباحثين وهو مستخلص من التحليلات السابقة للعوامل المحددة لنظام الصرف في الجزائر.

من خلال الأدب التجريبي، فإن نظام الصرف الثابت يحقق أربعة فوائد رئيسية حسب (Jeffrey A. Frankel). تتمثل في: المرساة الاسمية للسياسة النقدية، يزيل خطر الصرف وبذلك يشجع التجارة الدولية والاستثمار، تسعى كل دولة إلى تحقيق أكبر الفوائد على حساب الآخرين وهذا ما يؤدي إلى إيجاد مؤسسة تكون ذات كفاءة لإيجاد الحل التعاوني وهو ما حدث في بريتون وودز، يقلل من نشاط المضاربة نتيجة قلة احتمال الحصول على الأرباح. (Frankel, 2004, p8). كما أن السبب المهم الذي يدفع الكثيرين إلى تأييد الأنظمة الثابتة هو قدرتها على تحقيق الانضباط سواء المالي أو النقدي، نظراً لأن تبني سياسات مالية توسعية سيؤدي حتماً إلى استنزاف الاحتياطيات الدولية وبالتالي إلى نهاية التثبيت. إلا أن هذه الاعتبارات لم تعد تحظى بنفس الدرجة من الأهمية بالنسبة لكثير من الأسواق. فنجد مع بداية التسعينيات، عدة تجارب لاقتصاديات صغرى ومفتوحة ناجحة مع نظم أسعار الصرف المرنة، والمقرونة غالباً باستهداف التضخم. وكانت أستراليا والسويد وشيلي من بين هذه الدول التي تعايشت فيها معدلات التضخم المنخفضة أو المعتدلة مع درجات متزايدة من المرونة. كما أن هذا النظام لا يكون مفضلاً في الاقتصاديات الأكثر عرضة للصدمات الحقيقية كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

أما بالنسبة للنظام المرن فتعتمده بالأساس الدول الكبرى ذات الاقتصاديات المتطورة، لما يوفره من حماية أفضل ضد الصدمات الخارجية ولما يمنحه من استقلالية أكبر للسياسة النقدية، غير أنه يعمق من حجم المشاكل الاقتصادية في حالة تأثير تقلبات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وهو أيضاً غير ملائم للاقتصاد الجزائري في الوضع الحالي. إن الخيار الملائم للاقتصاد الجزائري حالياً هو النظام الحر المدار المتبع أساساً، حيث يسمح بالتقليل من أثر تقلبات سعر الصرف على التبادل التجاري والاحتفاظ بسعر صرف داخل هامش واسع نسبياً وهو ما يعطي البنك المركزي درجة من الاستقلالية في قيادة السياسة النقدية. كما يسمح بتصحيح سعر الصرف بدلالة المؤشرات الاقتصادية وبشكل خاص بدلالة فروق التضخم مع الخارج. بالإضافة إلى أن المرونة المحدودة تسمح بالامتصاص الجزئي للصدمات. (Fahrettin, 2001, p4)، كما أن الحفاظ على درجة من المرونة في سعر الصرف يساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية.

خاتمة:

إن اختبار أنظمة الصرف مثلها مثل آليات السياسة الاقتصادية الأخرى، لا يتم اختيارها بشكل نهائي، وإنما وفقاً لظروف كل بلد وطبقاً للمرحلة التي يمر بها. فنظام الربط الذي يكون

الخيار الأمثل في محاربة التضخم الجامح، قد يتم التخلي عنه في حالة تدهور مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني.

الخيار المناسب في الجزائر يتمثل في إتباع نظام التعويم المدار الذي يمتاز بقدر من المرونة في أسعار الصرف، وهذا يتوافق مع دراسة جيوري محمد المنشور بمجلة الاقتصاد الجديد لسنة 2017، وكذا دراسة بربري محمد أمين المنشور بمجلة الباحث لسنة 2011، في حين توصل الباحثان جديدين لحسن وبن حاسين بن أعمار في دراستهما المنشور بمجلة (MECAS) لسنة 2011، أن مثالية نظام الصرف في الجزائر تتجه أكثر نحو الثبات و تضيق هامش المرونة.

وقد اتجهت الجزائر إلى نظام التعويم المدار منذ جانفي 1996 بإنشاء سوق الصرف بين البنوك. باعتبار نظم التعويم الموجه أقرب في سلوكها إلى نظم التعويم المطلق، مع مخاطر أقل وأزمات أخف كثيراً مع القدرة على الامتصاص الجزئي للصدمات. بذلك تبقى مفضلة في الدول النامية ومنها الجزائر، نظراً لصفاتها الهيكلية والمؤسسية. فالأسواق المالية في الدول النامية التي تدير التعويم غير مكتملة أو أنها محدودة، وعملات هذه الدول ليست بوضع يؤهلها لأن تكون معومة تماماً ضد بقية العملات الأخرى، إما لأنها غير مطلوبة دولياً أو لأن تعويمها بحد ذاته غير مفيد لها، وذلك لضعف استجابة تدفقات التجارة لتذبذبات سعر صرفها. وهي وإن أقدمت على نظام التعويم فإن عليها إجراء تغييرات كبيرة في أسعار عملاتها للحصول على نتيجة قد تكون متواضعة في تغيير مجرى تجارتها مع العالم الخارجي.

النتائج: من خلال الدراسة تم استخلاص النتائج التالية:

- وفقاً لأسس نظام التعويم المدار، سيتمتع بنك الجزائر بدرجة من الحرية في تحديد أسعار الفائدة المحلية القصيرة الأجل بما يتماشى مع الأهداف المحلية على مستوى الاقتصاد الكلي. وفي الوقت نفسه، سيتيسر تنفيذ هذا النظام تيسراً كبيراً إذا اعتمدت سياسة مكافحة التضخم اعتماداً رئيسياً على سياسة للدخول تهدف إلى وقف الضغوط التضخمية (استهداف معدل للتضخم) بدلاً من اعتمادها على السياسة النقدية. فنجد مع بداية التسعينيات، عدة تجارب لاقتصاديات صغرى ومفتوحة ناجحة مع نظم أسعار الصرف المرنة، والمقرونة غالباً باستهداف معدل للتضخم. وكانت أستراليا ونيوزيلندا والسويد وكولومبيا وشيلي من بين هذه الدول التي تعايشت فيها معدلات التضخم المنخفضة أو المعتدلة مع درجات متزايدة من المرونة.
- يتعين في نظام إدارة أسعار الصرف الذي يساعد على منع حدوث تشوهات في التجارة ويعمل كمصدر للاستقرار أن يشمل درجة كافية من استقرار سعر الصرف الحقيقي (وهو أشمل مقياس للقدرة التنافسية) بغية تدعيم التجارة الدولية، ودرجة كافية من المرونة لمواءمة الاختلافات في

تطور أسعار الفائدة فيما بين البلدان. وهو ما يتحقق في ظل نظام للتعويم المدار الذي يتميز عن بقية الحلول الوسيطة (الربط داخل نطاقات أفقية، الربط الزاحف والنطاقات المتحركة)، والتي تتحدد في كلا النوعين من طرف البنك المركزي، أنه لا يوجد للتعويم المدار مسار محدد مسبقاً لسعر الصرف على عكس الحلول الوسيطة التي يتحدد فيها سعر الصرف من خلال تدخل البنك المركزي لتحديد قيمة صرف العملة داخل نطاقات محددة مسبقاً أو سعر مركزي معلن عنه مسبقاً.

- بالنظر لحجم الاختلالات الداخلية والخارجية في الاقتصاد الجزائري (العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات)، فإنه لا يمكن لسعر الصرف أن يشكل المتغير التعديلي الوحيد، بل من الضروري أيضاً بذل جهود موازية من حيث ضبط أوضاع المالية العامة ومن حيث الإصلاحات الهيكلية لغرض تنويع الاقتصاد ورفع الصادرات خارج المحروقات.

#### قائمة المراجع:

- أمجد عبد الكريم بوغزالة، 2015، التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 08.
- الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، 2008، التغلب على انعدام الأمن الاقتصادي، نيويورك. متاح على الموقع: [http://www.un.org/en/development/desa/policy/wess/wess\\_archive/2008wess\\_overview\\_ar.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/policy/wess/wess_archive/2008wess_overview_ar.pdf)
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2005، سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة أعضاء في الأسكوا، العدد 03، الأمم المتحدة، نيويورك.
- المادة رقم 2، المرسوم التنفيذي رقم 15-306، 2015، المتعلق بتحديد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتجات والبضائع، الجزائر.
- بنك الجزائر، 2015، التقرير الاقتصادي والنقدي، الجزائر.
- بنك الجزائر، 2013، التقرير الاقتصادي والنقدي، الجزائر.
- جيفري فرنكل، 2009، المستحدث والمتقدم في دنيا النقد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 03، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- هارالد فينغر، دانيلا غريساني، 2014، نحو آفاق جديدة: التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- رضا عبد السلام، 2010، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار المكتبة العصرية، مصر.

- سي بول هالوود، رونالد مكدونالد، 2007، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
- عباس بلفاطي، 2011، هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربي منطقة عملة مثل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 10، الجزائر.
- كريم النشاشي و آخرون، 1998، دراسة خاصة للجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن.
- مدحت الصادق، 1997، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- محمود حميدات، 1996، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- *Faugere J-P et voisin, 1994 , le système financier et monétaire international, édition nathar.*
- *Fahrettin Yagci, 2001, Choice Of Exchange Rate Regimes For Developing Countries, Africa Region, Working Paper Series No.16, The World Bank.*
- *FRANKEL Jeffrey, 1999, No Single Currency Regime is right for all countries or all times, Essays in international finance № 215, International finance section, Princeton University..*
- *Jeffrey A. Frankel, 2004, Exchange Rate Regimes in Emerging Economies, vol 2, Asian Development Bank.*
- *Kenen, Peter, 1969, The Theory of Optimum Currency Areas: An Eclectic View, in Monetary Problems of the International Economy, ed. by Robert Mundell and Alexander Swoboda , Chicago.*
- *Michel zerbato ,1996 , Macroéconomie, Armand colin, France.*
- *Ronald I. McKinnon, 1963, Optimum Currency Areas, The American Economic Review, Vol. 53, No. 4 Sep, pp. 717-725. Retrieved From. [http://www.experimentalforschung.econ.uni-muenchen.de/studium/veranstaltungsarchiv/sq2/mckinnon\\_aer1963.pdf](http://www.experimentalforschung.econ.uni-muenchen.de/studium/veranstaltungsarchiv/sq2/mckinnon_aer1963.pdf)*